ايضا انها لا تنوين عن الاعراب المحلي على ما مر والحرف لا يكون له اعراب بوجه قوله ومنها
اسماء تنصب اسما نكرة على انه تمييز اعلم ان اسماء الاعداد في ابهامها بمنزلة المقادير فافتقرت
الى ما يبينها لانك اذا قلت عندي ثلثة مثلا فلم يعلم ان اي نوع تقصد فوجب ان تاتي بما يبين ويزيل
الابهام ثم ان التبيين قد يكون بالمنصوب فالاضافة في العشرة فما دونها فانها يجب ان يضاف
الى امثلة القلة من العدد التي هي افعل وافعال وافعلة وفعلة ومنها جمع المصحح مذكره ومؤنثه كمسلمين
ومسلمات فلا يقال ثلثة غلمان لانها للكثرة والثلثة الى العشرة من جموع القلة فيجب ان يقال ثلثة
غلمة فان لم يكن للاسم مثال قلة جاز ان يضاف الى الكثرة نحو ثلثة شسوع لفقد اسماع في الشسع و
الشساع وقد شذ عن هذا الاصل ثلثمائة الى تسعمائة اذ القياس ثلث مئات او مئين لان المائة
يبين الثلثة الا انهم استغنوا بلفظ الواحد عن الجمع وجاز الرجوع الى القياس في ضرورة الشعر
وفيما دون الثلثة لا يجوز الاضافة لان التلفظ باسم الجنس مفردا كان او مثنى يفيد الدلالة على
الجنس والعدد جميعا نحو رجل ورجلان بخلاف الجمع فانه لا يدل على عدد مخصوص من العدد واما
التبيين بالمنصوب فقد يكون فيما بين من الاعداد نحو قول بعضهم ثلثة اثوابا الا انهم لما
نونوا نصبوا التمييز لامتناع الاضافة كما في موضع كيف سحابا وفيما فيه النون نحو عشرون وثلثون
وقد مر ذكره وفيما ركب من الاعداد نحو خمسة عشر رجلا واما نصبه لان فيه تقدير التنوين اذ الاصل
خمسة وعشرة على ما يجيء في موضعه وحق المنصوب ان يكون مفردا نكرة لان الغرض الدلالة على
الجنس والنكرة المفردة تكفي في ذلك فاختاروها لانها اخف واما مائة فانها يضاف الى ما
يبينها كما يضاف باب عشرة الا ان المبين مفرد نحو مائة درهم لان مائة قد تجاذبها شبهان

احدهما

احد سماع عشرة لانها عشرة عشرات ومع تسعين من حيث انها جمع كثرة مثلها ولا نهاية لها فجعل
ما يبينها مجرورا ليكون كالعشرة ولم يجمع ليكون كتسعين توفيرا على الشبهين حقهما ثم قالوا مائتا درهم
فاضافوا مثناها الى المفرد ولم يمتنع الاضافة وعلى هذا الحكم الف والفا واما عد الاعداد المركبة من العوامل
السماعية لان الاسماء المركبة التي تنصب ما بعدها على التمييز نحو في هذه الاسماء اعني من احد عشر الى تسعة عشر
واذا كانت تنحو في عدد معلوم غير متجاوز الى غيرها فينبغي ان يعد من السماعية فان قلت الاعداد
التي فيها النون ايضا من السماعية بعين ما ذكرتم وقد عدها في القياسية قلنا انه جعل الاسم التام
مطلقا من جملة العوامل القياسية لان كل اسم مبهم فما امتنع من الاضافة فهو ينصب ما بعده على
فصح تعديده من جملة القياسية واما ان احد انواع الاسم التام المبهم تنحو في عدد مخصوص فذلك لا يقدح
فيما ذكره على ان الشبهة قائمة بعد اذ يمكن للسائل ان يقول ان الاعداد المركبة داخلة تحت الاسم التام
المبهم الممتنع من الاضافة فينبغي ان يعد من القياسية كالذي فيه نون الجمع قوله والثاني الاستفهام عن
العدد اعلم ان كم اسم موضوع للكناية عن الاعداد وهي للكثرة ويستعمل على وجهين في الاستفهام والخبر
اما الاستفهام في نحو كم رجلا عندك فينصب التمييز لجريها مجرى عشرين اذ المعنى اعشرون رجلا عندك ام
ثلثون والتنوين مقدر فيها لانها اسم والاسم يستحق التنوين ولولا سقط للبناء واما الخبرية فانها
تبين بالاضافة الى الجمع والى الواحد نحو كم رجل عندي وكم رجال بمعنى كثير من الرجال فاضافته الى
الواحد على القياس لانه عدد كثير فهو كمائة درهم واما الى الجمع فلانها لما بينت بالاضافة اشبهت
باب عشرة فاختصوا التبيين بالنكرة المنصوبة بالاستفهام وبالاضافة بالخبر فرقا بينهما والخبرية
من النصب لانها نقيضة رب فيكون ما بعدها مجرورا حملا على رب وجريا على دابهم في حمل الشيء على ما

يقابله

Copyright © King Saud University